**السنة أولى ماستر: تجارة ومالية دولية**

**مقياس : الاقتصاد الدولي**

## المحاضرة: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

لقد تعرض الاقتصاديون المهتمون بميدان التجارة الدولية في الفترة ما بعد الكلاسيك والنيوكلاسيك إلى عوامل لم تتطرق لها المدارس السابقة، محاولين بذلك إعطاء تفسيرا أقرب ما يمكن للواقع وللعناصر التي تحكم وتسير المبادلات الدولية. فمنهم من اعتمد على دور الطلب، ومنهم من ركز على التطور التكنولوجي الذي يمنح ميزة للبلدان المخترعة في احتكار المبادلات الدولية لصالحها (لفترة معينة )، ومنهم من اعتمد على النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وأعطى تفسيرا حديثا للتجارة الدولية مركزا على درجة تأهيل اليد العاملة. وهذا ما سنتناوله في هذه النظريات .

**1-نظرية نموذج الفجوة التكنولوجية:**

يركز هذا النموذج في تفسير نمط التجارة الدولية العائد للاقتصادي ( ريتشارد بوسنر) إلى إمكانية حيازة الدول على طرق فنية للإنتاج تمكنها من من انتاج اقل، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا في عناصر المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي إلى قيام التجارة الدولية بين الدول، فطبقا لهذا النموذج فإن قدرا كبيرا من التجارة الدولية قائمة على ادخال منتجات جديدة او طرق إنتاج مستحدثة، ويعطي هذا الأمر للدولة صاحبة الابتكار ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي، وتزول هذه الميزة الاحتكارية في شيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة.

فمنطق نموذج الفجوة التكنولوجية يتمثل في امتلاك لدولة صاحبة الاختراع احتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التفوق التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وتتم هذه الأخيرة عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، حيث تتشابه دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة بين الدول وتفقد العوامل التكنولوجية دورها الهام كعامل مفسر لنمط التجارة الدولية بين الدول في هذا النوع من المنتجات، وهو ما أطلق عليه بوسنر " **تجارة الفجوة التكنولوجية**".

ويشير بوسنر إلى وجود نوعين من الفجوة التكنولوجية هما:

- **فجوة الطلب:** تلك الفجوة الزمنية بين ظهور إنتاج سلعة في دولة موطن الاختراع (S1) وبداية استهلاكها في الخارج (S2)،
- **فجوة التقليد:** تعرف على أنها تلك الفجوة الزمنية بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع (S2) وبداية انتاج نفس السلعة في الخارج (S3)، وفي ضوء هذين الاصطلاحين يعرف بوسنر تجارة الفجوة التكنولوجية على انها: دالة في الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب (S1 S2) وفجوة التقليد (S1 S3).

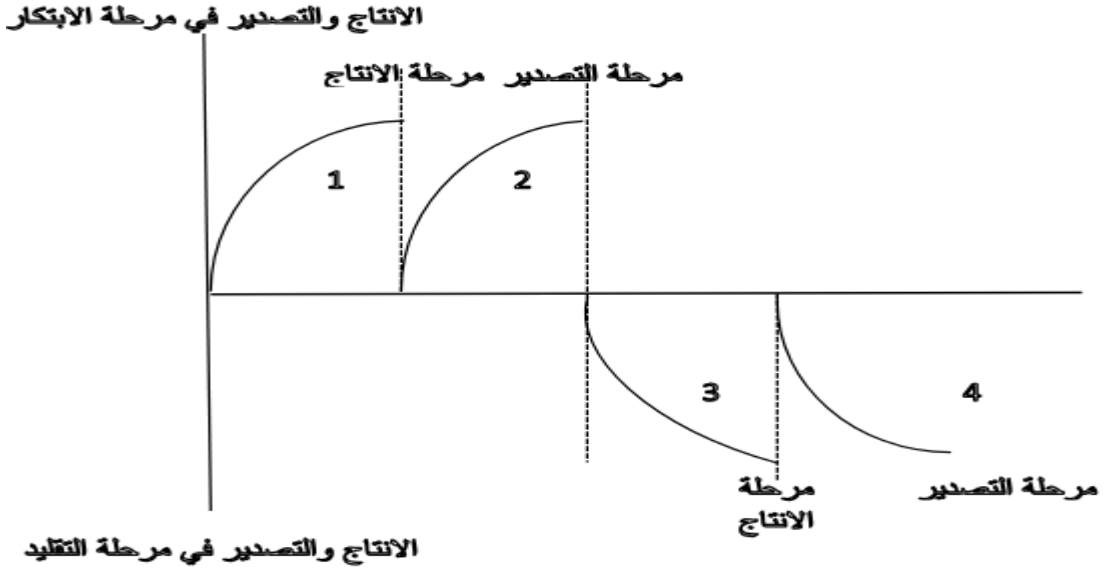


**1- نظرية تشابه الأذواق – ليندر- (دور الطلب)**

قام **ليندر** بدراسته سنة 1961وانطلق من فكرة أنه إذا كان التوفر على عوامل الإنتاج يحدد المبادلات الخاصة بالمواد الأولية، حسب ما جاء في نظرية هكشر-اولين-ساموبلسون، فإن الطلب هو الذي يفسر مبادلات المنتجات المصنعة، محاولا تفسير المبادلات الخاصة بالسلع المصنعة والتي تشكل أكبر نسبة في المبادلات الدولية الحالية. إن ظروف الإنتاج ليست مستقلة عن ظروف الطلب بل هي تابعة لها. فلا يمكن إنتاج أي سلعة إذا لم تكن محل طلب قوي فكلما كان الإنتاج أكثر فاعلية كلما كان الطلب أكثر حجما.

وحيث أن السوق الدولي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلي، يصبح الطلب الداخلي، شرطا ضروريا ولكن ليس كافيا لكي يصدر أي منتوج، أي لا يمكنهم تصدير أي سلعة إلى الخارج إلا إذا كان هناك طلب قوي عليها.

أما العنصر الثاني الذي ركز عليه ليندر فهو تشابه الطلبات الدولية واعتباره يشجع المبادلات الدولية حسب رأيه، فإذا كانت طلبات المتعاملين متماثلة، فإن صادرات البعض هي واردات البعض الآخر، ويصبح، حجم المبادلات أكثر أهمية، فكلما كانت طلبات البلدان متشابهة كلما تاجرت مع بعضها البعض أكثر فأكثر. ويمكن أن تصبح المنتجات المتبادلة هي نفسها، تختلف فقط من حيث نوعيتها أو درجة تعقدها.

اعتقد ليندر أن الدول متشابهة الدخل ستكون أيضا متشابهة الذوق واستنتج أن فرصة التصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدول الأخرى المشابهة لها من حيث الدخل، وحسب ليندر فإن التجارة الدولية وفق لهذا الأسلوب سترتكز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من ناحية الدخل وأنماط الطلب، حيث يلعب كل من التفضيل و وفرات الحجم دورا أساسيا.

أما فاعلية الإنتاج التي تنمي الطلب الداخلي فتتأثر حسب **ليندر** بمجموعة من العوامل:

- ✓ الميزة في إمكانيات استغلال المواد الأولية؛
- ✓ التنافس بين المتعاملين،
- ✓ اقتصاديات الحجم(وفورات الحجم)،
- ✓ التوفر على العوامل الإنتاجية المختلفة،
- ✓ التنافس الاحتكاري.

هذه الفاعلية مرتبطة بالشرط الضروري والمتمثل في وجود طلب داخلي يخلق التبادل.

ما يلاحظ عل مساهمة ليندر هو انتقاله من ظروف الإنتاج التي كانت محل اهتمام المنظرين السابقين إلى ظروف الطلب، حيث لم يعط أهمية كبيرة لتكاليف الإنتاج بل فضل الاعتماد على ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل معتمدا على الأسس التنافسية التي لا تعتمد على السعر أو تكلفة المنتوج. واعتمد على السياسة التسويقية ودورها الفعال في إدراك وتنشيط حاجيات المستهلكين لخلق الطلب على المنتوجات، والمنتوج هو العنصر الأساسي الذي اعتمد عليه فرنون في نظريته لدورة حياة المنتوج في التجارة الخارجية.

**2-نظرية دورة حياة المنتج (فرنون)**

تقدم فرنون سنة 1966 من Harvard Business School " " بنظرية دورة حياة المنتوج في التجارة الدولية والاستثمار ليظهر أن هيكلة المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل دورة حياة هذا المنتوج.

تعتمد هذه النظرية على كون الوصول إلى المعارف الجديدة ليس مجانا ولا فوريا، وأن الميزة النسبية تعتمد على القدرة غير المتكافئة للأمم على استيعاب التطور التقني، وإلى تحويل هذا التطور إلى اختراعات تكنولوجية تؤدي إلى إنتاج سلع جديدة، وإلى نشر هذه الاختراعات تدريجيا من خلال التجارة الخارجية.

عادة ما تتم هذه الاختراعات في البلدان الصناعية الكبرى القادرة على الاختراع بفضل ما تتوفر عليه من منشآت قاعدية، موارد مالية، مادية، بشرية متمثلة في يد عاملة جد مؤهلة وأسواق وطنية واسعة تستوعب المنتجات الموزعة. ولقد اعتمد فرنون على عاملين أساسين في نظريته هما:

**أولا** :أن التطور التقني كعامل لنمو رأس المال نادر ومكلف ويتوزع بطريقة غير متساوية بين الصناعات، وبين الأمم.

**ثانيا** :إن المجهودات المبذولة في البحث والتطوير تؤدي إلى خلق منتجات جديدة يتم تبادلها على المستوى الدولي بمراحل تشبه مراحل دورة حياة المنتوج.

إن العامل الجديد الذي أدخله فرنون هو عامل الاختراع عكس الكلاسيك الذين اعتمدوا على فرضية المعرفة التامة بعمليات الإنتاج على المستوى الدولي وعدم وجود أسرار خاصة بطرق الإنتاج والتي تعتبر فرضية غير واقعية، أما فرنون فلقد أعطى أهمية بالغة لعامل الاختراع، فالبلدان التي تتمتع بالتقدم التكنولوجي تخترع سلعا ومنتوجات جديدة تضمن لها الاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير هذه المنتجات.

ويمكن إيضاح دورة حياة المنتوج وأثرها على التصدير وعلى المبادلات الدولية عموما كما يلي:

**1- مرحلة الظهور:**

في المستوى العالي للمداخيل والتكلفة المرتفعة لعامل العمل تحث على كل اختراع يهدف إلى إشباع طلبات المستهلكين من جهة وإحلال العمل برأس المال في عمليات الإنتاج من جهة أخرى، بعدما يتم اختراع يبعث المنتوج الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية مركز الاختراع حسب فرنون. يكون الطلب على هذا المنتوج محدود وغير مرن بالنسبة للأسعار في بداية عرض المنتوج الجديد وهذا نظرا لعدم معرفة المنتوج الجديد، ومع مرور الوقت يتم التعرف على المنتوج واختباره داخل الدولة المخترعة.

وتظهر دورة حياة المبادلات التجارية في الشكل الموالي:

**2- مرحلة التطور والنمو:**

يتم تصدير المنتوج من طرف المؤسسة المخترعة التي تحتكر الإنتاج والتصدير للخارج في هذه المرحلة وبمرور الوقت يزداد الطلب بوتائر معتبرة ويصبح أكثر مرونة بالنسبة للأسعار. تحاول المؤسسة المخترعة تمديد وضعية الاحتكار هذه وهذا ما يتم في المرحلة القادمة.

**3-مرحلة النضج:**

تنشر تقنيات وطرق إنتاج هذا المنتوج، لتبدأ فروع المؤسسة المخترعة بالخارج عملية الإنتاج حيث يصبح هذا المنتوج متوفر بكثرة وتتمكن المؤسسات المنتجة من تخفيض التكاليف، وهذا لا يمنع من تنويع المنتوج وانتشار استهلاكه في البلدان المصنعة ذات المستوى المعيشي العالي وبالتالي فإن نتاج هذا المنتوج لا يبقى حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية، لأن تطور الطلب على هذه المنتجات والربح الذي يوفره تصديرها والناتج عن التفوق التكنولوجي يكون محفزا للمؤسسات التي تبحث على التمكن من التكنولوجيا الجديدة.

**4-مرحلة التراجع** :هي المرحلة التي يكون فيها المنتوج موحد النمط(Standardisé) ( والسوق معروف بشكل جيد، يصبح الإنتاج أكثر مردودية في الخارج ويتحول المنتوجون بالخارج إلى منافسين حقيقيين داخل سوق الدولة المخترعة وذلك لتوفير اليد العاملة وبأجور منخفضة، عند ذلك تبدأ عملية إستيراد الدولة المخترعة للمنتوج وتتحول هي على إنتاج منتجات أخرى لأسباب التالية: التوجه لإنتاج سلع جديدة والتخلي على السلع القديمة، بلوغ الطلب الوطني نقطة التشبع وظهور طلب جديد يجب إشباعه.

تظهر نظرية فرنون أن اختلاف درجة التطور التكنولوجي يمكن ان يفسر توزيع المزايا النسبية وحقيقة المبادلات المتشابهة للمنتجات ذات الأعمار التقنية المختلفة، وأن التجارة الدولية تعتبر كعامل لنقل الاختراعات.

ما يلاحظ على نظرية فرنون هو ابتعادها عن نتائج **هكشر-أولين-ساموبلسون**، فبالنسبة لفرنون، الندرة النسبية لعامل رأس المال في البلدان النامية لا يشكل عائقا ، فحسب نظرته الندرة النسبية لعامل رأس المال في البلدان النامية لا يشكل عائقا للاستثمار الأجنبي، بما أن المؤسسة الأجنبية تستطيع دوما إيجاد رأس المال الذي تحتاجه سواء من خلال مواردها الخاصة، أو في السوق الدولية لرؤوس الأموال، أي أن فرنون لا يعارض مثل **هكشر-اولين-ساموبلسون** فرضية الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج بل يعتمد عليها في نموذجه.